



ECSS

المركز المصري

للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

مقال تحليلي

# الترمومتر: رؤية المصريين لمستقبل الأوضاع في مصر

د. صبحي عسيلا

رئيس وحدة الرأي العام - رئيس تحرير الموقع الإلكتروني  
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

نتائج دراسة أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ونشرت نتائجها في نوفمبر 2022 أن 94.1% من الأسر المصرية يعتقدون أن الأزمة الأوكرانية الروسية أثرت فيهم بشكل عام. وأن تلك الأزمة أدت إلى انخفاض دخول نحو 20% من الأسر المصرية، الأمر الذي ترتب عليه تأثر نمط إنفاق الأسر المصرية وتخفيض الاستهلاك من بعض السلع، علاوة على زيادة توجه تلك الأسر للاقتراض للوفاء باحتياجاتها.

وعلى الرغم من أن السؤال الذي يفرض نفسه على الجميع في ظل وجود أزمات أو على الأقل تحديات تواجه مجتمعًا ما، هو كيف يقيم المواطنون أوضاعهم

❑ ثمة اتفاق بين خبراء الاقتصاد على أن الأزمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن الأزمة الروسية الأوكرانية هي الأضعب والأعقد مقارنة بالأزمات التي شهدها العالم خلال المائة عام الماضية. ويزيد من خطورة تلك الأزمة، كما أكد أحد المستشارين بالبنك الدولي، حالة اللاحقين أو عدم التأكد من شكل المستقبل حتى في المدى القصير، بكل ما يعنيه ذلك من تداعيات سلبية على الاستثمار بما ينعكس في شكل تراجع معدل النمو الاقتصادي. وقد طالت تداعيات تلك الأزمة كل الاقتصادات بصرف النظر عن مدى قوتها أو مدى تأثرها بتلك الأزمة. وفيما يتعلق بالأوضاع في مصر، فقد أظهرت

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدايل المختلفة بشأن القضايا والتحويلات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحويلات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



ecss.com.eg

©/ecsstudies

## حيث تشير نتائج استطلاعات الرأي العام إلى تراجع مستوى الرضا عن أداء الحكومات على مستوى العالم:

**فعلى المستوى الدولي،** أظهر استطلاع للرأي العام في ألمانيا في أغسطس 2022 أن 62% من الألمان غير راضين عن أداء المستشار الألماني أولاف شولتس، أما الحكومة نفسها فعبر 65% عن عدم رضائهم عن أدائها. وفي اليابان تراجعت نسبة التأييد لحكومة رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا إلى مستوى منخفض جديد بلغ 37% في استطلاع نشر في نوفمبر 2022، وتعد نسبة الرضا تلك عن أداء الحكومة اليابانية هي الأسوأ منذ سبتمبر 2021. وفي السويد كشف استطلاع للرأي العام نشر في بداية يناير 2023 عن تزايد عدم الرضا عن فشل الحكومة السويدية الجديدة في الوفاء بوعودها الانتخابية، حيث يعتقد 60% من السويديين أن الحكومة الجديدة، التي يقودها حزب المحافظين، "تقوم بعمل سيئ" في إدارة البلاد.

**وعلى المستوى الإقليمي،** في تركيا أظهر أحدث استطلاع للرأي نشر في 26 مارس 2023 عدم رضا الأتراك عن أداء حكومة أردوغان في ملف الاقتصاد ومواجهة كارثة زلزال 6 فبراير، إذ رأى 55% أن الحكومة لا تستطيع تقديم الحلول لمشاكل تركيا، ورأى 43% أنها أخفقت في التعامل مع كارثة الزلزال. أما في إسرائيل فقد كشفت استطلاعات رأي أجرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية في نهاية فبراير 2022 عن حدوث "انقلاب" في توجهات الإسرائيليين، وتراجع في شعبية رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، إذ قال 62% إن أداء الحكومة سيئ في التعامل مع ملف "الاقتصاد". وأفادت صحيفة "معاريف" أن حوالي 31% فقط من الإسرائيليين يؤيدون خطة نتنياهو المعروفة باسم "الإصلاح القضائي".

**وعلى المستوى العربي،** في المغرب كشف استطلاع رأي "لتقييم أداء الحكومة المغربية" 2022، نشرت نتائجه في بداية يناير 2023 عن وجود حالة كبيرة من عدم الرضا والاستياء من أداء الحكومة، خاصة ما يتعلق بالتعامل مع الملفات الاجتماعية والاقتصادية. إذ عبر 95% من المغاربة عن استيائهم من تعامل الحكومة مع ملفي ارتفاع ثمن المحروقات وارتفاع الأسعار عامة، و93% عبروا عن غضبهم من التعامل الحكومي مع موضوع حماية الطبقة الوسطى. وفي الأردن تشير النتائج التي نشرت في أكتوبر 2022 بشكل واضح إلى تراجع الثقة في أداء الحكومة، حيث قال 68% إنهم لا يثقون برئيس الوزراء، وإن 33% يثقون بالحكومة.

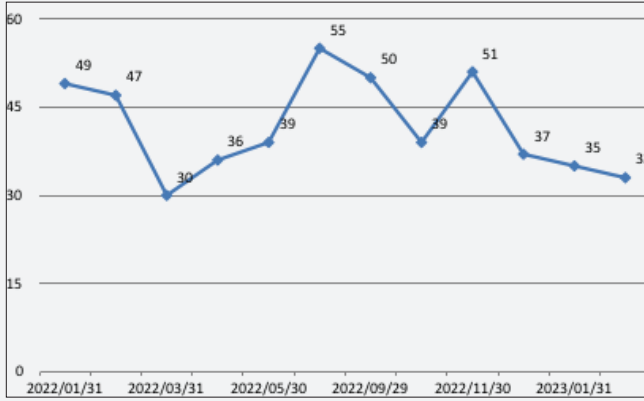
**في هذا السياق ومن خلال مراجعة النسب التي نشرها مركز استطلاعات وبحوث الرأي العام بمجلس الوزراء بشأن تداعيات الأزمة على توجهات الرأي العام المصري، يمكن الخروج بالملاحظات التالية:**

وتحديدًا أوضاعهم الاقتصادية، ومدى تأثرهم بتداعيات تلك الأزمات أو التحديات ورد فعلهم إزاء السياسات والإجراءات التي تتخذ من قبل الدولة، التي توقعت في منتصف عام 2022 أن يتعرض اقتصادها لخسائر مباشرة وغير مباشرة تقدر بنحو 465 مليار جنيه. رغم ذلك، فإن التساؤل عن رؤيتهم لمستقبل تلك الأوضاع وإلى أين تسير الأمور وكيف تدار أو كيف يتم التعامل مع الأزمة يبدو تساؤلًا جوهريًا ولا غنى عن طرحه. فالأزمة تفرز الكثير من التداعيات السلبية ومن بين القضايا التي تتأثر سلبيًا بتداعيات تلك الأزمات هي توجهات الرأي العام شديد الانفعال والحساسية بالتطورات اليومية التي تحدث في خضم تلك الأزمة، وهنا يكون التساؤل عن المستقبل مؤثرًا حاسمًا على قدرة هذا المجتمع ونظامه الحاكم على تجاوز تلك الأزمات بأقل تكلفة ممكنة وتأمين تماسك واستقرار الدولة.

من هنا تبدو أهمية متابعة وتحليل نتائج الاستطلاع الدوري الذي يصدره مركز استطلاعات وبحوث الرأي العام التابع لمركز دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء على الأقل منذ عام 2011 المتعلق برؤية المصريين لمدى سير الأمور في الاتجاه الصحيح. وهو استطلاع أجراه المركز في أوقات عديدة منها ما يشهد أزمات ومنها بطبيعة الحال ما أجري في ظل عدم وجود أزمة ضاغطة، الأمر الذي يتيح الفرصة لبلورة صورة معتبرة لتوجهات المصريين إزاء سير الأمور وثقتهم في النظام السياسي. كما أنه من الأهمية بمكان إلقاء نظرة على التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية على كل الحكومات تقريبًا.

الصحيح قد وصلت إلى 49% في نهاية يناير 2022 ثم 47% في نهاية فبراير 2022، قبل أن تتراجع مباشرة إلى 30% في نهاية مارس من العام نفسه، ثم تواصل التراجع حتى وصلت إلى 33% بنهاية شهر فبراير 2023، مقترَّبًا من النسبة الأدنى التي وصل إليها مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية. وهي نسبة تتوافق إلى حد بعيد مع النسبة التي توصل إليها استطلاع للرأي العام المصري أجرته إحدى الشركات التجارية الإقليمية بتفويض من "معهد واشنطن" في نوفمبر 2022، إذ أشارت النتائج إلى أن 69% يرون أن الحكومة "لا تبذل جهودًا تذكر لتلبية احتياجات الشعب من أجل تأمين ظروف حياة كريمة".

**أولاً:** أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي أُلقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في مصر قد انعكست بوضوح على توجهات المصريين بشأن سير الأمور في الاتجاه الصحيح. فقبيل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية مباشرة كانت نسبة المصريين الذين يرون أن الأمور تسير في الاتجاه



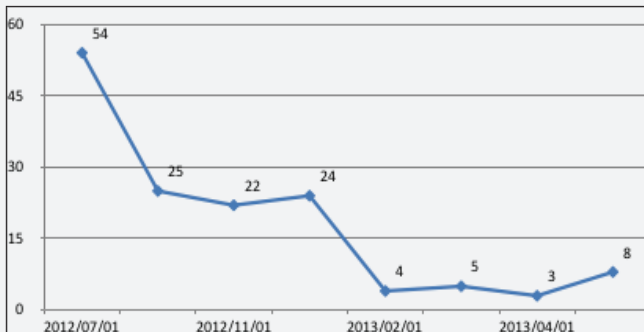
شكل (1)

نظرة المصريين لسير الأمور في الاتجاه الصحيح خلال عام الأزمة الروسية الأوكرانية

ثمة "كتلة صلبة" حقيقية تؤمن بقدرة الدولة المصرية على قيادة الأمور في الاتجاه الصحيح رغم كل ما تفرزه الأزمة.

**ثالثاً:** واتصالاً بالملاحظة السابقة، فإنه من الضروري قراءة نسبة فبراير 2023 والمتوسط العام لتوجهات المصريين خلال فترة الرئيس السيسي في ضوء النسب نفسها في الفترة السابقة لحكمه وخاصة عام الإخوان المسلمين. إذ كان المتوسط العام لتوجهات المصريين إزاء سير الأمور في الاتجاه الصحيح هو 18%، وبينما بدأت المرحلة بـ 54% في بداية يوليو 2012 تهاوت بسرعة بعد شهرين لتسجل 25% في بداية سبتمبر، ثم توالى التهاوي لتسجل أدنى مستويات خلال العقدين الأخيرين بوصولها إلى 3% فقط، قبل أن يعاود المؤشر الصعود مع بدايات ثورة 30 يونيو مسجلاً 40% في بداية يوليو 2013.

**ثانياً:** أن النسبة التي تم تسجيلها في فبراير 2023 (33%) تكاد تماثل المتوسط العام لتوجهات المصريين حول أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح عبر العقدين الأخيرين أي منذ عام 2011، وكذلك الحال مع فارق بسيط إذا ما قورنت بالمتوسط العام لتوجهات المصريين نفسها خلال فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي (39%). الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن



شكل (2)

نظرة المصريين لسير الأمور في الاتجاه الصحيح خلال عام الإخوان

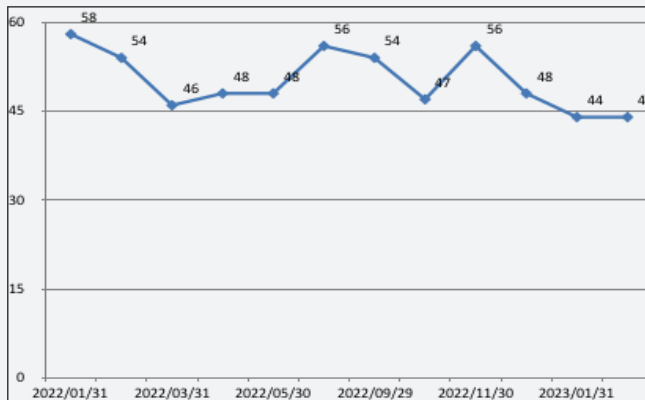
السياسي في نهاية أكتوبر 2022، للحكومة بإقرار حزمة الحماية الاجتماعية التي تشمل إقرار علاوة استثنائية لمجابهة غلاء المعيشة لجميع العاملين بالجهاز الإداري للدولة والشركات التابعة للدولة وأصحاب المعاشات، بمبلغ 300 جنيه شهريًا اعتبارًا من نوفمبر 2022، إلى جانب مجموعة أخرى من القرارات تخفيفًا للأعباء عن المواطنين؛ ففرت نسبة من يرون أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح من 39% في شهر أكتوبر لتصل إلى 51% في شهر نوفمبر من العام نفسه.

**خامسًا:** تتأكد التوجهات الإيجابية السابق الإشارة إليها بالنظر إلى نتائج استطلاع آخر يجريه المركز أيضًا بشكل دوري يتعلق بنسب المصريين الذي يتوقعون تحسن أحوالهم في العام المقبل. فحتى قبيل الأزمة الروسية الأوكرانية وصلت نسبة من يتوقعون تحسن أحوالهم في المستقبل إلى 58% في نهاية يناير 2022، ثم بدأت النسبة في الانخفاض على خلفية تداعيات تلك الأزمة لتصل إلى 48% بنهاية مايو 2022، ثم تعاود الارتفاع لتصل إلى 56% ثم 54% بنهاية شهري أغسطس وسبتمبر على التوالي، ثم تصل مجددًا إلى 56% بنهاية نوفمبر من العام نفسه، ثم تتراجع لتستقر عند 44% بنهاية يناير وفبراير 2023. وهنا يجب النظر أيضًا إلى ملاحظتين:

**الأولى:** أن الارتفاع والانخفاض في نسب من يتوقعون تحسن أحوالهم خلال العام القادم يتوافق تمامًا مع نسب من يرون أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح. وهو الأمر الذي يشير إلى اتساق وثبات واضح في توجهات الرأي العام المصري.

**الثانية:** أن أعلى رقم سجلته نسبة من يتوقعون تحسن أحوالهم في العام المقبل هي 69% وتم تسجيلها في سبتمبر 2014، أي بعد ثلاثة أشهر من تولي الرئيس عبد الفتاح رئاسة الجمهورية، بينما كانت أقل نسبة هي 23% وتم تسجيلها في أبريل 2013 أي قبل ثورة 30 يونيو بشهرين فقط، بما يعد مؤشرًا قويًا إضافيًا على أن تلك الثورة كانت حتمية.

**رابعًا:** أن التذبذب الواضح في توجهات المصريين بشأن سير الأمور في الاتجاه يشير بوضوح إلى حقيقة التفاعل السريع للرأي العام المصري مع القرارات التي تتخذها الحكومة للتعامل مع الأزمة. فكلما اتخذت الحكومة قرارًا يشعر معه الرأي العام بأنه قرار لضبط السوق وأسعار العملة؛ أو مبادرات من شأنها التخفيف على المواطنين؛ تحسنت رؤية المصريين لسير الأمور وانحيازهم إلى أنها تسير في الاتجاه الصحيح. حدث ذلك الارتفاع في نسب توجهات الرأي العام على خلفية القرارات الاقتصادية المتعلقة بالتعويم، وكذلك بحزم الضمان الاجتماعي وزيادة الأجور التي اتخذتها الدولة. فعلى سبيل المثال، عقب بدء الجهاز المركزي في رفع سعر الفائدة في محاولة لضبط ارتفاع الأسعار واحتواء التضخم في مارس 2022 بدأت نسب من يرون أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح ترتفع من 30% في نهاية مارس 2022 لتصل إلى 55% في أغسطس من العام نفسه. وعقب توجيهات الرئيس

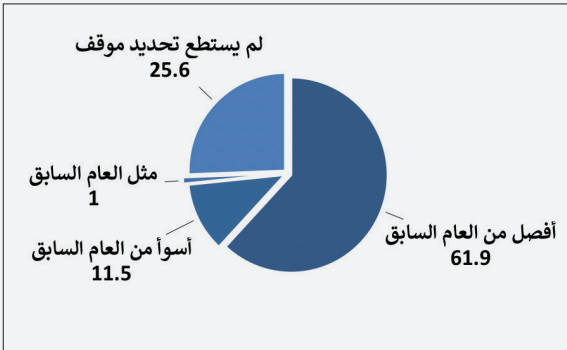


شكل (3)

توقعات المصريين لتحسن أحوالهم خلال العام المقبل في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية

1. أن المواطنين في الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 50 سنة هم الأكثر تفاؤلاً بالعام الجديد، وذلك مقارنة بباقي الفئات العمرية. وهو الأمر الذي يمثل أهمية مضاعفة على اعتبار أن تلك الفئة تمثل الفئة الأكثر حيوية في المجتمع وهي الفئة الأكثر حساسية للتغيرات الاقتصادية باعتبار أن أغلبهم - إن لم يكن كلهم - يعملون ولديهم أسر، بما يعني أن لديهم رؤية واقعية ومكتملة أفضل من الفئات الأخرى.
2. أن ذلك التفاؤل بالعام الجديد يجد سندًا قويًا له في المؤشرات التي تعلنها المؤسسات الدولية بشأن توقعها للاقتصاد المصري. فعلى سبيل المثال، توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع معدل نمو الاقتصاد المصري ليسجل 4% عام 2022/2023، و5.3% عام 2023/2024، و5.7% عام 2024/2025، و5.9% عامي 2025/2026 و2026/2027، فيما توقع الصندوق تراجع معدل التضخم ليسجل 15.8% عام 2022/2023، و11.1% عام 2023/2024، و7.6% عام 2024/2025، و7% خلال عامي 2025/2026، و2026/2027. كما أظهرت نتائج استطلاع أجرته وكالة "رويترز" للأنباء ونشر خلال يناير 2023 لعدد من خبراء الاقتصاد بشأن توقعات نمو الاقتصاد المصري خلال العام 2023، أن الاقتصاد المصري سيحقق معدلات نمو أسرع من تلك التي قدرتها الحكومة المصرية بنحو 4%، ليصل إلى 4.8% خلال العام المالي الحالي 2022-2023.

**سادسًا:** أن فهم توجهات المصريين بشأن سير الأمور في الاتجاه الصحيح وتوقعاتهم بشأن تحسن أحوالهم لا بد فيه من الانطلاق من النظر في نتائج استطلاع آخر نشره المركز في بداية يناير 2023، وهو الاستطلاع المتعلق بتوقعات المصريين للعام الجديد بشكل عام على كل الأصعدة، وما إذا كانوا يشعرون بأنه سيكون أفضل أم أسوأ من العام السابق. إذ تشير النتائج إلى وجود حالة من التفاؤل بين المواطنين حول توقعاتهم لعام 2023، حيث توقع 61.9% منهم أن يكون عام 2023 أفضل من عام 2022، مقابل 11.5% يتوقعون أن يكون أسوأ، و1% توقعوا أن يكون مثل العام السابق 2022، و25.6% لم يستطيعوا تحديد موقف معين. كما **تجدد الإشارة هنا إلى:**



شكل (4)

#### توقعات المصريين للعام 2023 مقارنة بالعام 2022

كما أن ما يقرب من نصف المصريين يعبرون عن ثقتهم في أن أحوالهم ستتحسن في العام المقبل، وكل هذه التوجهات تدور ارتفاعًا وانخفاضًا في فلك الإجراءات والسياسات التي تتخذها الدولة للتخفيف من تداعيات الأزمة الاقتصادية. وكل تلك النسب السابق الإشارة إليها تؤكد بما لا يدع مجالًا للشك أن الرهان على الشعب المصري ووعيه وثقته في المستقبل يبقى رهانًا مضمونًا، فمصر كما قال الرئيس السيسي مرت بطروف أصعب من ذلك بكثير، والشعب المصري بعزيمته وصبره استطاع تجاوز هذه الظروف الصعبة. وبكل تأكيد فإن تلك العزيمة وذلك الصبر والثقة في المستقبل تتطلب حمايتها والاستثمار فيها بجهود أكبر تبذلها الحكومة من شأنها تدعيم تلك التوجهات، والتأكيد على أن الحكومة تستمع بعناية للرأي العام وتبذل كل ما من شأنه التخفيف عنهم وعبور الأزمة، والقياس هنا لا بد أن يكون على حالة الرضاء عن أداء الحكومة والتلاحم بين الشعب والحكومة خلال الشهور الأولى من أزمة كورونا.

باختصار، فإنه وعلى الرغم من تداعيات الأزمة الاقتصادية الناجمة بالأساس عن تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد الدولي في تراجع واضح لرضاء المواطنين عن أداء حكوماتهم، فإن ثلث المصريين يرون أن الأمور تسير في مصر في الاتجاه الصحيح دون أن يعني ذلك بالضرورة أن النسبة الباقية ترى عكس ذلك تمامًا، إذ إن النتائج المعلنة من قبل مركز استطلاعات وبحوث الرأي العام لا تحتوي توزيع النسب الباقية.